كلمة البروفسور سليم دكّاش اليسوعيّ، رئيس جامعة القدّيس يوسف في بيروت، في لقاء شركاء جامعة القدّيس يوسف في بيروت – حرم لبنان الجنوبيّ، يوم السبت الواقع فيه ٦ نيسان (أبريل) ٢٠١٩، في مطعم "سمفوني" « Symphony » في منتجع "جيّة مارينا ريزورت" (Jiyeh Marina Resort – الجيّة).

١. في بداية لقائنا اليوم، أودّ أن أعبّر لكم عن تمنيّاتي الوديّة لاستجابتكم لدعوتنا كي نلتقي معًا مع شركاء الحرم الجامعيّ لجامعة القدّيس يوسف في جنوب لبنان. إنّه لقاءٌ يجمعنا سلطات مدنيّة ودينيّة، ومدراء مؤسّسات، ورؤساء شركات ومسؤولين من المجتمع المدنيّ، لأنّ التعليم، سواء كان عاليًا أو مدرسيًّا، هو شأنٌ من شؤون الوطن برمّته، فالأمر يتعلّق بقضيّة يحملها الوطن بأكمله هو ثروة هذا الوطن بأسره ورأسماله. معًا نحمل هذه القضيّة، سواء في لحظات الحياة العاديّة أو في الأزمات الصعبة التي نرزح تحت وطأتها، وخصوصًا عندما تكون الأزمة الإجتماعيّة والإقتصاديّة مرفقة بأزمة تتجاوز حدود بلادنا وتتّخذ أشكالًا مختلفة من بلد إلى آخر، وأعظم الأزمات هي تلك التي تثيرها القضيّة الفلسطينيّة التي تعني منطقتنا لا بل هي بمحاذاتنا. أين نحن اليوم من الأزمات هذه؟ ما هي التحدّيات التي نواجهها وما هي ردود الجامعة ؟

٢. فيما يتعلّق بالتحدّيات، نحن نعلم أنّها متعدّدة، وهي سياسيّة، وإجتماعيّة وإقتصاديّة، ولن يكون هذا موضوع مداخلتي. أكتفي بالتحدّث قليلاً عن الأزمة التي تهزّ الهيئة التربويّة الأكاديميّة والجامعيّة في بلدنا، في أعقاب اكتشاف شبكات الإتّجار بالشهادات الجامعيّة وتزوير هذه الشهادات وحتى منح هذه الشهادات لأشخاص لم يتابعوا مقرّرات البرامج الجامعيّة ولم يخضعوا للإمتحانات.

لن نقوم بتعداد الإنتهاكات المتعدّدة للقانون في هذا المجال، لكن يمكنني أن أقول إنّ كثيرين هم الذين يرغبون في الوصول من دون القيام بأدنى جهد ويسعون للحصول على هذه الشهادات من دون أساس أكاديميّ. نحن نحيّي وزارة التعليم العالي ووزارة العدل لأنّهما كشفتا النقاب عن هذه الانتهاكات للقانون

وبهدف حماية قيمة الدبلوم اللّبنانيّ. طالبن أنّ تقوم الحكومة بتصحيح الوضع بسرعة من أجل تعزيز التشريعات المتعلّقة بإدارة التعليم العالي، وإصدار قانون ضمان الجودة، وتعليق أو إبعاد المؤسّسات التي ترتكب الأخطاء (هل نحن أفضل من دولة الإمارات العربيّة المتّحدة التي لا تتردّد في تعليق البرامج الجامعيّة وإلغاء منح التراخيص المدرسيّة ؟) والحدّ من منح التراخيص لمؤسّسات جديدة، وكليّات جديدة وبرامج جديدة، باستثناء ما هو مبتكر للغاية في مجال العلوم والتكنولوجيا المتقدّمة.

٣. إنّ ردّنا على هذا الوضع يندرج ضمن إطار إتّفاق التعاون الذي أبرمناه مع الجامعة الأمريكيّة. نظرًا لأنّنا أقدم جامعتين في هذا البلد وعملنا معًا من أجل تنشئة النخبة الفكريّة في بلادنا والمنطقة العربيّة وحتّى خارجها، لم يكن بالإمكان التزام الصمت إزاء ما تعرّضت له قيمة الدبلوم اللّبنانيّ. إذا انسحبنا من رابطة الجامعات في لبنان، فهذا ليس موقفًا مناهضًا للرابطة أو لهذه الجامعة أو تلك، لكن ضميريًّا كان علينا أن نتحمّل مسؤوليّتنا بصفتنا مؤسّسين للنظام اللّبنانيّ للتعليم العالي ونصرخ عاليًا ونحتجّ على الوضع المتدهور الذي وصلنا إليه.

٤. إنّ ردنا، كجامعة القدّيس يوسف، هو الحفاظ على جودة التنشئة في جامعتنا وتعزيزها في جميع البرامج من أجل تنشئة مهنيّين ممتازين ويتمتّعون بالكفاءة في مجالاتهم، كما يتمتّعون بقيم النزاهة الفكريّة والانضباط واكتساب المنهجيّة والحكم النقديّ. كما قال أحد رؤساء الجامعات وهو من قدامى خرّيجي جامعتنا : "لقد علّمتني جامعة القدّيس يوسف التفكير لأنّها ساعدتني في تدريب قدرتي على التحليل والحكم . يقول : إذا وصلتُ إلى مثل هذا المنصب وإذا اكتسبتُ هذه القدرة على العمل، فهذا بفضل أساتذتي في جامعة القدّيس يوسف". اليوم، كما بالأمس، نواصل العمل من أجل تنشئة شبابنا في مدرسة العقل والقلب.

ردّنا هو تأكيد للمسار الذي نسلكه نحو التميّز الأكاديميّ في التعليم والبحث العلميّ، ذلك المسار المفتوح دائمًا نحو بلوغ الأعالي. لهذا السبب، قبل ثلاث سنوات تقريبًا، إلتزمنا في عمليّة الحصول على اعتماد ضمان الجودة من وكالة أوروبيّة لضمان الجودة. بعد ما يقارب من ثلاث سنوات من العمل على أنفسنا، حصلنا للتوّ على علامة ضمان الجودة هذه وأصبحنا جامعة القدّيس يوسف في بيروت المعتمدة من

قِبَل الوكالة الأوروبيّة الألمانيّة لإصدار الشهادات وضمان الجودة "أكين" Acquin. إمتدّ مناخ الدخول في عمليّة اعتماد ضمان الجودة إلى العديد من كليّاتنا مثل الطبّ، وإدارة الأعمال والعلم الإداريّ، والعلاج الفيزيائيّ، والصيدلة. ليس سرًّا أنّ كليّة الهندسة في بيروت، التي ستفتح أبوابها في حرم جامعة القدّيس يوسف في صيدا إعتبارًا من شهر أيلول (سبتمبر) المقبل، حصلت قبل ثلاثة أشهر على اعتماد المجلس الأمريكيّ للهندسة والتكنولوجيا الشهير بنجاح ساحق ومن دون أيّ شروط أو ملاحظات.

٥. أصدقائي الأعزّاء، في مسيرتنا نحو الاحتفال بالمئويّة الأولى لإنشاء دولة لبنان الكبير في العام ١٩٢٠، إتّخذت جامعتنا خياراتها. إنّها تبغي أن تكون جامعة التميّز ليس فقط بالمعنى الأكاديميّ، بل أن تعمل من أجل لبنان في الذكرى المئويّة الأولى لتأسيسه : لبنان من أجل المواطنة بدلاً من الطائفيّة، لبنان دولة القانون، لبنان المساواة والإخاء، لبنان الحريّات المندرجة في دستورنا، لبنان حيث السياسة تستعيد هويّتها وطبيعتها الحقيقيّة كونها في خدمة الصالح العامّ، وهي سياسة تحترم الجماعات ولكنّها تجد أساسًا معناها واتّجاهها في حماية حقوق الدولة ومبادئ الدستور اللّبنانيّ. لذلك، يجب أن تنفصل السياسة بشكلٍ نهائيّ عن البحث عن المصلحة الخاصّة على حساب المصلحة العامّة. إنّ كلّ سياسة تسعى إلى المصلحة الخاصّة أو مصلحة الأفراد وتستخدم "العصبيّة" بجميع أشكالها، وذلك إن لم يتمّ التلاعب بها عن طريق التعيينات الإداريّة التعسفيّة مثلاً، تقع في فخّ الفساد. كان ابن خلدون قد توقّع هذا منذ القرن الرابع عشر. تكمن مشكلة لبنان ونتائجها المدمّرة ١) في تصوّر خاطئ لكلّ ممارسة سياسيّة يقوم بها القادة والسياسيّون ٢) وفي ممارسة السياسة كخدمة لمصالح الفرد الخاصّة وليس للصالح العامّ. هذه الطريقة في التطرّق إلى السياسة اللّبنانيّة، بكلّ فروقها، تمّت إدانتها بقوّة من خلال نصّ ميشال شيحا في العام ١٩٤٩ (والذي لا يزال آنيًّا وذا أهميّة كبرى حتّى اليوم) : *إنّ المذاق الخالي من النكهة في سياستنا الداخليّة ينتج عنه غثيان. ما يثير الإشمئزاز هو تلك اللّغة المجوّفة، تلك العبارات الفارغة التي جعلتنا الحياة الرسميّة نعتاد عليها. الأطعمة التي لا تحتوي على الفيتامينات هي التي تمنح الوجه السياسيّ اللّبنانيّ هذا اللّون الباهت والمتصلّب. إنّ سياستنا بأكملها، أيّ حياتنا كلّها كمواطنين يتمّ التعامل معها باعتبارها من الإهتمامات الثانويّة، كمسألة ليست ذات أهميّة. إنّها مجّرد مسألة تشغيل*

الآلة الصدئة من دون تكبّد الكثير من العناء."[1] أمام القانون والدستور، كلّنا متساوون ومواطنون. إذا كانت الأحوال الشخصيّة شأنًا من شؤون حياتنا اليوميّة ومرتبطة بجماعتنا الدينيّة، فإنّ الجزء الأكبر من حياتنا اليوميّة يتعلّق بالشؤون المدنيّة والمتعلّقة بالمواطنة التي لا علاقة لها بالدين. دعونا لا ننسى أنّ المادّة ٥٠ من الدستور تلزم رئيس الجمهوريّة "بأداء قسم الولاء للأمّة اللّبنانيّة" وليس لأيّ طائفة، وكذلك الأمر، وفقًا للمادّة ٢٧، "*عضو مجلس النوّاب يمثّل الأمّة جمعاء ولا يجوز أن تُربَط وكالته بقيدٍ أو شرط من قِبَل منتخبيه*". وهكذا، دستورنا يجعل الفرد اللّبنانيّ مشروع مواطن وبالتالي كائنًا تاريخيًّا ؛ "أيّ سياسة يُعهَد بها إلى ممثّل أو حاكم تعطيه المسؤوليّة المطلقة الأخلاقيّة والعمليّة، لتحقيق هذه المهمّة"[2]. في هذا الفصل، تواصل الجامعة العمل من أجل العيش معًا، ممّا يجعلها مثالًا جيدًا عندما تطلب من طلابها ممارسة برلمان الطلاب الإفتراضيّ، وعندما تشجّع على إنشاء أندية مثل الحوار والنقاش وعندما تُصدر شرعة الطالب المواطن. وهكذا اختار طلابنا من حرم لبنان الجنوبيّ، كعمليّة ميدانيّة يقوم بها برنامج العمل التطوّعي والمواطنيّ، مدينة قانا الغنيّة من حيث تاريخها وتنوّعها الدينيّ ليجعلوا منها موقعًا نموذجيًّا للسياحة الدينيّة بمساعدة الوكالة الثقافيّة الإيطاليّة.

٦. إذا كانت الجامعة تسعى لغرس روح المواطنة لدى طلابها، فهي لا تنسى ممارسة المسؤوليّة الإجتماعيّة والتضامنيّة. وهكذا قامت الجامعة للكلّ، وهي مؤسّسة تابعة لجامعتنا، بوضع برنامج يشمل الشباب ذوي الإحتياجات الخاصّة بغية تزويدهم بتنشئة مهنيّة مناسبة. يبدو أنّ التجربة ناجحة وهي مدعوّة لأن تتعزّز وتتثبّت حتّى تقوم الجامعة برسالتها الإنسانيّة والأكاديميّة تجاه الأشخاص المهمَّشين. وكذلك الأمر، بدأنا بتدريب اثنتي عشر شابًّا سوريًّا على تعلّم اللّغة الفرنسيّة ممّا سمح لهم الالتحاق بمختلف البرامج الفرنسيّة في الجامعة في غضون بضعة أشهر. آمل أن يتمّ دعم هذه الخدمة عن طريق المِنَح الدراسيّة والمساعدات حتّى يتسنّى لنا توفير فرص أخرى للشباب السوريّين والمساعدة بشكلٍ رمزيّ

---

1 Paru le 1er décembre 1949 dans **le journal Le Jour.** صدر في ١ كانو الأوّل (ديسمبر) ١٩٤٩ في جريدة "**لوجور**

2 Salim DACCACHE s.j., « Les rapports entre la laïcité et la citoyenneté au Liban », in *Actes du colloque, La territorialité de la laïcité*, sous la direction de Hiam MOUANNÈS Préface de Corinne MASCALA, Philippe NELIDOFF et Xavier BIOY, pp 253-265.

في إعادة بناء الإنسان السوريّ الذي عانى الكثير خلال حرب لا تنتهي. إنّ مساهمات الجامعة في حلّ تحدّيات المدينة من حيث البحث العلميّ دعمًا للابتكار وربحيّة الشركات، والتنمية المستدامة، وإدارة النفايات متعدّدة كما هو الحال في جامعة القدّيس يوسف الخضراء، والأحرام الجامعيّة، والمستشفى الجامعيّ، وكلّها أماكن خالية من آثار التبغ...

٧. من الواضح أنّ إحدى اهتمامات الجامعة الأساسيّة هو التضامن الذي يبدأ بالعائلات والطلاب الذين لا يستطيعون تمويل دراساتهم : نحن نعمل باستمرار على تطوير مؤسّسة جامعة القدّيس يوسف للحصول على أموال مخصّصة لهذه المهمّة. لا يسعني إلا أن أحيّي شبكة خرّيجي الحرم الجامعيّ في جنوب لبنان الذين التقوا من جديد ويعيشون عمليًّا التضامن من خلال جمع الأموال لتلبية احتياجات الحرم الجامعيّ في جنوب لبنان. يُمارَس هذا التضامن على مستوى المناطق اللّبنانيّة من خلال سياسة التقارب والإصغاء لاحتياجات السياق المحلّي من خلال أحرامنا الإقليميّة.

٨. تسعى جامعتنا باستمرار إلى هذه القيمة المضافة في ممارستها التعليميّة من خلال الإصغاء إلى الأشخاص، طلابنا ومعلّمينا، والإصغاء إلى التطوّرات وهي تعي التحوّلات التي يمكن أن تنجم عنها.

إنّ الموضوع الآنيّ اليوم هو الذكاء الإصطناعيّ الذي ظهر في غالبيّة المؤسّسات بما فيها مؤسّساتنا. لقد جعل الذكاء الإصطناعيّ الوصول إلى المعرفة وإلى قوى الحاسوب الجديدة في متناول الجميع من خلال الاستخدام المكثَّف للبيانات وإقامة الصلات بينها.

المهارات الصلبة، والإمكانيّات القويّة التي يتمتّع بها قادتنا ستطغى عليها الروبوتات والبرامج الذكيّة، في حين أنّ المهارات اللّينة أو الإمكانيّات اللّينة ستصبح أكثر قيمة : إنّ الذكاء العاطفيّ، والأخلاقيّات، والنزاهة، كلّ تلك القيم التي تضعها جامعتنا في دائرة الضوء في تنشئة طلابها وتجعل من الشعب أمّة، كلّ تلك المهارات اللّينة تُعتَبَر أساسيّة مثل قواعد الحرب. هذه القيم الإنسانيّة التي تحدّثنا عنها هي في دائرة الضوء لا يمكن أن تحلّ محلّها أيّ آلة ذكيّة أو ذكاء إصطناعيّ.

في الختام، دعونا نتذكّر أنّ أب التربية والتعليم العالي هو شخص معروفٌ كرجل حرب ولكنّه كان من أنشأ للبكالوريا والجامعة الحديثة : إنّه نابليون بونابارت. قال : *"لكي ننشئ الإنسان الذي نحتاجه، سأضع نفسي مع الله ؛ فالأمر يتعلّق بالخلق، ولم تجدوا بعد القوّة الإبداعيّة الخلاقة، على ما يبدو !"*[٣]. معًا نعمل على خلق المواطن اللّبنانيّ الجديد. جامعة القدّيس يوسف هنا لتقديم المساعدة الواجب تقديمها.

3 Thierry Lentz, « Les directeurs généraux de l'enseignement », dans J.-O. Boudon (dir.), *Napoléon et les lycées, op. cit*., pp. 241-254.